

دبي للخدمات المالية: «بيمنتولوجي» لم تحصل على ترخيص مزاولة العمل



دبي: «الخليج»

(Paymentology Ltd) أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية بيان استنكار عام ضد شركة بيمنتولوجي المحدودة وهي شركة تم تأسيسها في المملكة المتحدة وتعمل كمزود خدمات تكنولوجيا الدفع. ولم تحصل الشركة قط على أي ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية، كما لم يكن لها وجود بأي شكل من الأشكال في مركز دبي المالي العالمي. ومع ذلك، قامت شركة بيمنتولوجي بإصدار بيان إعلامي بتاريخ 20 أكتوبر 2020 ذكرت فيه بشكل غير صحيح أنها قد حصلت على «ترخيص لمزاوله العمل» من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. علاوة على ذلك، وحتى تاريخ 25 فبراير 2021 على الأقل، ذكر الموقع الإلكتروني لشركة بيمنتولوجي بشكل غير صحيح أن للشركة مكتب في مركز دبي المالي العالمي.

من خلال الإدلاء بهذه البيانات، وجدت سلطة دبي للخدمات المالية أن شركة بيمنتولوجي قامت بنشر معلومات مضللة وخادعة انتهاكاً للتشريعات المطبقة من قبل السلطة. وعلى وجه الخصوص، كان قيام شركة بيمنتولوجي بالادعاء غير

الصحيح بأنها حاصلة على ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية وأن لديها مكتب في مركز دبي المالي العالمي من الممكن أن يضلل ويخدع الآخرين في الاعتقاد بأن الشركة مرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية لتقديم خدمات الأموال في أو من مركز دبي المالي العالمي. عند أخذ القرار بإصدار الاستنكار العام ضد شركة بيمنتولوجي، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بالاعتراف بالعناصر التالية:

- أن البيان الخاطئ الصادر عن شركة بيمنتولوجي بخصوص حصولها على ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية كان ناتج عن سوء فهم إحدى الموظفين.
 - قيام شركة بيمنتولوجي بسحب البيان الإعلامي الصادر في 20 أكتوبر 2020 على الفور عند قيام سلطة دبي للخدمات المالية بلفت انتباهها حول البيان الخاطئ.
 - اعتذار الشركة عن الخطأ الحاصل.
- لولا تعاون شركة بيمنتولوجي مع سلطة دبي للخدمات المالية واتخاذها الاجراءات السريعة لتصحيح المعلومات المضللة المنشورة، لكانت سلطة دبي للخدمات المالية قد اضطرت إلى فرض غرامة مالية عليها. وقد لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية تزايداً في عدد الشركات التي تزعم بشكل خاطئ وجودها في مركز دبي المالي العالمي وحصولها على ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية، وهذا هو الحال بالأخص فيما يتعلق بشركات تكنولوجيا الخدمات المالية. ولن تتسامح سلطة دبي للخدمات المالية مع مثل هذه التحريفات للحقائق وستقوم باتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة لردعها بشكل صارم.